التنمية الزراعية و الريفية في مصر

* يعيش أكثر من نصف سكان مصر في المناطق الريفية. حيث يعمل 60% منهم في اعمال مرتبطه بالزراعه ، و هم بذلك يمثلون 30% من إجمالي القوى العاملة في مصر ويسهمون بدورهم بحوالي 18% من إجمالي الناتج القومي وحوالي 20% من إجمالي الصادرات.

* تنحصر الزراعة في مصر في حوالي 3% فقط من المساحة الكلية نظرا لإعتماد الزراعه اعتمادا شبه كليا على الري من مياه النيل، والزراعة ترتكز على تربة خصبة بالوجهين القبلي والبحري والفيوم والمناطق الصحراوية المتاخمة لهم. كما تعد إنتاجية الفدان من المحاصيل البستانيه والبقوليات من الأعلى عالميا لما تحظى به مصر من تربة خصبة ومناخ معتدل على مدار العام. وعلى الرغم من ذلك فإن مصر تعاني من عدم الإكتفاء الذاتي في الغذاء نظرا لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة. وتعد التجمعات الريفية بالوجه القبلي اكثر المناطق احتياجا حيث يبلغ نسبة سكانها الذين يعيشون بها تحت خط الفقر حوالي 51% وفقا لإحصائيات2011 بالمقارنة ب44% في عام 2009.[i]

* تواجه الزراعة في مصر تحديات عديدة: تحديات مرتبطه بإرتفاع أسعار الغذاء عالميا وبتأثير سياسات العولمه على الدول النامية علاوة على تحديات اخرى محليه تتعلق بمدى إتساع الرقعة الزراعيه المتاحه ومدى توافر المياه اللازمه لريها. ويضاف لما سبق تحديات أخرى تتمثل في الزياده المستمره في عدد السكان والمتوقع ان تصل الى 95 مليون نسمه بحلول 2025 ومن ثم تزداد مشكلات نقص الغذاء. كما ان إرتفاع معدل تفتت الحيازة الزراعيه يعرقل تبني طرق زراعية حديثه، ومن المتوقع ان ينخفض متوسط الحيازة عن ثلاثة أفدنه لحوالي 80% من المزارعين.[ii]

* لقد أصبح نمط الزراعة التقليديه في أراضي الوادي نمطا هامشيا ذي مردود محدود مقارنته بالاراضي الزراعيه المستصلحه في غرب الدلتا، وطالما ظل العائد من الزراعة في الحيازات المفتته عائدا منخفضا فسوف يلجأ صغار المزارعين الى تبوير القطع الزراعية الصغيرة وبيعها كأراضي بناء لتحقيق عائدا أعلى من عائد زراعتها. وعليه فإن الزحف العمراني على الأراضي الزراعيه سوف يستمر ويمتد رغم تشديد الرقابة والتشريعات وتصبح المحصله النهائية هي انكماش الرقعة الزراعية وإتساع فجوة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

* إن ندرة مياه الري تمثل تحديا رئيسيا للنمو الزراعي خاصة مع ندرة سقوط الأمطار في مصر حيث تعتمد 77% من مياه الري على نهر النيل كما ان نسبة الفاقد من مياه الري غير المستغله تعد نسبة عالية. وهذا هو التحدي سوف يزداد في حدته كلما زاد عدد السكان واتسعت الرقعة الزراعية وتعددت استخدامات المياه.[iii] ان الحصه الحاليه هي 875 لتر ماء للفرد سنويا والمتوقع ان ينخفض نصيب الفرد بنسبة 30% فى عام 2025 ليصل الى 630 لتر ماء للفرد ، كما يتوقع ان ينخفض نصيب الفدان من 5 آلاف متر مكعب سنويا الى 4 آلاف لتر.[iv]

* يضاف الى ذلك تحديا أخر وهو تلوث مياه الصرف الزراعي حيث يعتمد غالبية الاراضي الزراعية على شبكة صرف سطحي ويترتب على هذا النظام تلوث مياه الصرف الزراعي نتيجة التخلص من الاملاح والمبيدات ومواد أخرى سامه عضويه وغير عضوية ناتجه عن الاستهلاك الزراعى والمنزلي والصناعي.

* تصل مساحة الرقعة الزراعية في مصر الى حوالي 9 مليون فدان تمثل 3% فقط من المساحة الكليه، وتمثل الحيازات الصغيرة التى تقل عن ثلاثة أفدنه حوالي 38% من اجمالي الاراضي الزراعيه وهي موزعة على حوالي 81% من المزارعين.[v] كما ان انتاجية الفدان في أراضي الوادي من الذره والارز وبنجر السكر تعد من الاعلى انتاجيه على المستوى العالمي ومع ذلك فان الدوله تستورد حوالي 40% من احتياجاتها الغذائيه.[vi]

* وبالنظر لعنصرين وهما الاراضي الزراعيه والمياه اللازمه للري - مجتمعين - فانه يمكن تلخيص اهم التحديات والمعوقات التى تواجه التنمية الزراعيه والريفيه في مصر فيما يلي:

1- تفتت الملكيه الزراعيه والذي يعوق الادراة الرشيده للموارد المائيه.
2- الافراط في الري بالغمر الذي يستهلك ويهدر مياه كثيره بالمقارنه بطرق الري الحديثه كالتنقيط والرش المحوري.
3- غياب الصيانة الدوريه لتطهير الترع الصغيره مما يضعف من كفاءة الري ويحول دون وصول كمية كافية من المياه الى نهاية المجرى المائي.
4- تلوث المياه الجوفيه السطحية نتيجة لغياب شبكة لمصارف مياه الري.
5- صعوبة وضع نظام لإدارة وتوزيع مياه الري نتيجة للبناء على الاراضي الزراعيه واستخدامات المياة في الانشطه غير الزراعيه.

يضاف الى ما سبق ذكره عوامل اخرى تعرقل عمليه تطوير وتوسيع الرقعة الزراعيه والمضي قدما في التنمية والريفيه يمكن اجمالها فيما يلى:

أ- يوجد في مصر حوالي 307 مليون مزارع يحتكم غالبيتهم على حيازات صغيره جدا . و نظرا لان تجار القطاع الخاص يفضلون التعامل مع اقل عدد من المزارعين الموردين فانهم يتعاقدون من كبار المزارعين اصحاب الحيازات الواسعه. وعليه نجد ان نسبه ضئيله جدا من صغار المزارعين لديهم تعاقدات مباشرة مع التجار يحدد بها مسبقا سعر المحصول ولو تمكن صغار المزارعين من تنظيم أنفسهم في جمعيات أو وحدات انتاجيه فانه بالتالي يمكنهم إبرام تعاقدات تضمن لهم بيع المحصول بأسعار مناسبه كما تضمن لهم الوصول للأسواق. والخلاصه ان طبيعة الانتاج الزراعي المفتت علاوه على غياب التنظيم لا يتيح لصغار المزارعين خفض تكاليف الانتاج او زيادة الربحيه بالمقارنه للمزارعين الكبار.

ب- في الوضع الحالي نجد ان الحيازات الزراعيه الصغيرة لا تستخدم طرق الانتاج المجديه من حيث كيفية وكمية المبيدات والمخصبات ومواد تحسين التربه وخدمات الري وعليه فان جوده التربه تتأثر سلبا وترتفع نسب التلوث وتقل انتاجية الفدان وتنخفض جودة المحاصيل هذا بالاضافة الى ان الحيازات المفتته تحول دون تنوع الزراعات.

ج- هناك فروق واضحه في التسعير بين محاصيل صغار المزارعين والمزارعين الكبار وذلك نتيجة غياب شبكات التسويق لصعوبة التوصل الى معلومات محددة بخصوص الأسعار وغياب المعرفه الخاصة بمعايير جوده المحاصيل المطلوبة للاسواق الأوروبية والخليجية . يضاف الى ذلك ان نسبة الهدر تصل الى 30% للمحاصيل البستانية و 20% للخضروات و10% للبقوليات. ونظرا لخوف صغار المزارعين من سرعة تلف المحاصيل البستانية ومنتجات الألبان فانهم يخفضون أسعارها لضمان بيعها للتجار قبل تلفها، مما يقلل من ارباحهم، وقد اوضحت دراسة تحليلة ان المزارع الصغير يحصل من 10 الى 35% فقط من عائد بيع المحاصيل سريعة التلف.[vii]

د- ان التنمية الزراعية والريفية مازالت تعاني من ضعف التمويل اللازم لشراء مستلزمات الزراعة خاصة المستلزمات ذات التكلفة المرتفعة المطلوبة للزراعات ذات العائد المرتفع. وينتج عن غياب غياب رأس مال لدى صغار المزارعين ارتباطهم بالتاجر الممول الذي يفرض شروطا قاسية لا يتسنى للمزارع الصغير رفضها رغم انها تحول دون حصوله على نسبة عادلة من الربح.

ه- على الرغم من ان غالبية مدخلات الزراعه مثل البذور والكيماويات والمخصبات ومحسنات التربة كلها مدعمه من الدولة الا ان هذا الدعم غير مستغل بالطرق الفضلى وبالتالي فهو لا يساهم بفاعلية في تنمية وتطوير الممارسات الزراعية ، وقد لوحظ ان صغار المزارعين يلجؤون الى الأسواق لشراء مستلزمات إنتاج غير مدعمة مما يزيد من تكلفة الإنتاج كما انهم لا يستفيدون من خدمات الإرشاد الزراعي والتى لا تسهم في تطوير الإنتاج الزراعي.

لقد مرت السياسات الزراعية في مصر بمراحل تطوير وإصلاح عديدة لا سيما منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، كما ان الشراء الاجباري لغالبية المحاصيل قد تلاشى تدريجيا. وتعتمد الاستراتيجية الحالية للزراعة على تشجيع المزارعين على اتباع طرق زراعية متطوره من ناحية وفتح أسواق لتصدير الحاصلات من ناحية اخرى، وهذه الاستراتيجية سوف تساهم في تحسين دخول صغار المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص عمل جديدة في القطاع الريفي .

وتعتمد سياسة التنمية الزراعية في مصر حتى عام 2030 على الاستخدام الامثل للموارد الزراعية ومياه الري، العمالة الزراعية، ورأس المال، الادارة والتكنولوجيا وكل ذلك بهدف تحقيق زيادة الانتاج الزراعي بنسبة 4.1% سنويا وبذلك تتحقق معدلات أفضل من الامن الغذائي والتصدير للخارج. وبالتوازي مع ماسبق فان تنويع الاقتصاد الريفي وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية سوف يساهم في تحقيق نموا اقتصاديا علاوه على خلق فرص عمل جديده وتحسين نوعية الحياة في المناطق الفقيره كما ان تنمية الكوادر المحليه وضمان الادراة الرشيده على كافة المستويات سوف يضمن وصول عائد التنمية الى صغار المزارعين والفقراء.

---

[i] تقرير التنمية البشرية 2010
[ii] وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - استراتيجية التنمية الزراعية 2030 (القاهرة 2009)
[iii] نفس المصدر
[iv] Rural Development Policy in Egypt Towards 2025- Alterra-rapport 1526
[v] IFAD Arab Republic of Egypt Country Strategic Opportunities Programme 2012
[vi] وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - الاحصاء الزراعى 1999-2000 القطاع الاقتصادى القاهرة 2000

This project is funded by the European Union